Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد10 ،العدد02(2022)، صص 344- 354 ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X

انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

ولهة وردة[1]، بودغدغ أحمد[2]

[1] ط.د ولهة وردة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)،warda.ouelha@univ-jijel.dz

[2] د. بودغدغ أحمد، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)، lamrahm@yahoo.fr

Impact of the oil crisis 2014 on the Algerian economy

Ouelha Warda[1], Boudaghdagh Ahmed[2],

[1] جامعة جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة،(الجزائر)

[2] جامعة جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة،(الجزائر)

تاريخ الاستلام:2022/11/19 ؛**تاريخ القبول**: 2022/12/27 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/30

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم العوامل و الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية لسنة 2014. و معرفة انعكاساتها على الاقتصاد الجزا ئري من حلال رصد و تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل انهيار أسعار النفط، و معرفة أهم الإجراءات و الآليات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للت خفيف من هذه الأزمة.

و توصلت الدراسة إلى أن انهيار أسعار النفط سنة 2014 يرجع إلى عوامل اقتصادية و أخرى سياسية. و أن المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري ترتبط ار تباطا وثيقا بأسعار النفط مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد.

الكلمات المفتاح: الأزمة النفطية، انهيار أسعار النفط ، الموازنة العامة، الاقتصاد الجزائري

تصنيفJEL : G31؛ Q40 ؛ H61 ،O38.

Abstract :.

This study aims to shed light on the most important factors and causes that led to the occurrence of the 2014 oil crisis, and to know its repercussions on the Algerian economy through the monitoring and analysis of some economic indicators in light of the collapse of oil prices, and to know the most important measures and mechanisms taken to alleviate this crisis. By the Algerian government, the study concluded that the collapse of oil prices in 2014 is due to economic and other political factors, and that the economic indicators of the Algerian economy are closely related to oil prices, which affects the economic stability of the country

Keywords: the oil crisis, the collapse of oil prices, the general budget, the Algerian economy.

.

Jel Classification Codes : G31؛ Q40 ؛ H61 ،O38,

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

ولهة ورد[1]، بودغدغ أحمد (2022)، **انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري**، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 344 - 354 .

المؤلف المرسل: **ولهة وردة**، الإيميل: warda.ouelha@univ-jijel.dz

1. مقدمة.

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك لما له من أهمية كبيرة و مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، فهو يعتبر سلعة ثمينة واستراتيجية سواء بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة والتي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للمداخيل والعملة الصعبة، أو بالنسبة للدول المستهلكة الذي يعتبر مصدر أساسي لتحقيق التقدم الصناعي.

وتعد الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط حيث تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لعائداتها حيث تشكل المحروقات نسبة 95% من صادراتها، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وهذا الارتباط الشديد بقطاع المحروقات جعل الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار النفط والسوق النفطية، حيث أن هذه السوق تتسم بعدم استقرار أسعارها وكثرة تقلباتها بسبب تأثرها بالعديد من العوامل وخاصة أن تقلبات أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، وهذا ما حدث في النصف الثاني من عام 2014 حيث حدثت تقلبات في أسعار النفط، ووصلت هذه التقلبات إلى حدوث صدمة نفطية انهارت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، ووصلت إلى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في أوائل جانفي 2015 منخفضة عن 50%من ذروتها في منتصف شهر جوان 2014. مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري وحدوث اختلالات هيكلية في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وعواقب واسعة على الاقتصاد الجزائري

1.1.إشكالية الدراسة.

تنطلق الدراسة من فرضية أن انهيار أسعار النفط خلال عام 2014 خلق مخاطر وأثار سلبية على الاقتصاد الجزائري. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هي انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014على الاقتصاد الجزائري؟

2.1.أهمية الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014. وانعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كما تبين الإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الأزمة.

3.1.منهج الدراسة.

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

4.1.محاور الدراسة.

لمعالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية تمثلت في:

1. أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014.
2. انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري.
3. الإجراءات المتحدة من قبل الدولة الجزائرية للتقليل من آثار الأزمة.

2. أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014.

عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا في النصف الثاني لعام 2014، ويعتبر أكبر انخفاض شهدته الأسعار منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، ويمكن إبراز تطور أسعار النفط للفترة(2012-2015)من خلال الجدول التالي:

جدول 1. تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2012 إلى ديسمبر 2015)

الوحدة: دولار أمريكي/برميل

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2012	111.1	117.5	123.0	112.2	108.1	94.0	99.50	109.5	110.7	108.4	106.9	106.9
2013	109.3	112.8	106.4	101.1	100.7	101.0	104.4	107.5	118.7	106.7	105.0	107.7
2014	104.7	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96.0	85.1	107.3	107.7
2015	44.4	54.1	52.5	51.3	62.2	60.2	54.2	45.5	44.8	45.0	40.5	33.6

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات:

*التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لعام 2015، ص:112.

* التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لعام 2016، ص:29.

يوضح الجدول التراجع في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، حيث تراجعت الأسعار من 104.7 دولار للبرميل شهر جانفي 2014 إلى 85.10 دولار للبرميل شهر أكتوبر 2014 ليتواصل التراجع ليصل في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل، ووصل شهر نوفمبر 2015 إلى 40.5 دولار للبرميل، ليتهاوى في ديسمبر 2015 إلى 33.6 دولار للبرميل.

نجد أن هناك عدة أسباب تضافرت وأدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ولعل أبرزها ما يلي:

1.2. الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في:

أ. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي: شهد الاستهلاك العالمي للنفط تراجعا واضحا وهذا بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة ذات الاستهلاك الواسع للنفط كأوروبا واليابان والصين التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم. حيث سجل النمو العالمي تراجعا سنة 2014 بنسبة 3.4% وذلك لانخفاض الطلب في العديد من الدول التي شهدت صراعات عسكرية عام 2011 وهو ما يعرف بالربيع العربي (فتيحة و فرحي، 2017، صفحة 265)، ونتيجة لانخفاض الطلب على النفط أدى هذا إلى تراجع أسعاره.

ب. ظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية، والتطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري بالإضافة الى أنواع أخرى من النفط أدى زيادة كبيرة في إجمالي الإنتاج النفطي وزيادة صافية في الإمدادات النفطية. حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنافس أكبر منتجي النفط في العالم كروسيا والسعودية، وبالتالي استعادت الولايات المتحدة الأمريكية طاقتها الإنتاجية وتخلت عن كميات كبيرة من النفط المستورد، مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة في الدول المنتجة للنفط مما ساعد على انخفاض الأسعار (علي، كريز، و مرغاد، 2017، صفحة 202).

ج. ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي: إن أسعار صرف الدولار لها تأثيرا كبيرا على الصناعة النفطية العالمية، وكون العلاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط كون النفط مسعر بالدولار. حيث أن استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى استمرار هبوط أسعار النفط وذلك بسبب تخفيض تكاليف الإنتاج الأمر الذي يسهل عمل شركات التنقيب عن النفط. (إيمان، 2015/10/28، صفحة 11 ،4).

د. تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار: حيث قامت الأوبك بانتهاج سياسة جديدة تمثلت في الحرص على إبقاء الحصص السوقية بدل توازن الأسعار، حيث قامت بعض دول الأوبك برفع إنتاجها بسبب ارتفاع قيمة الدولار مما أدى إلى حدوث فائض في السوق وبالتالي انخفاض سعر النفط .(شريفة، 2016، صفحة 105).

2.2. الأسباب السياسية.

لقد لعبت الساحة السياسية دور كبير في التأثير على أسعار النفط، فمن أجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، احتدم الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية استخدم فيها النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إيراداتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى (بوفنغور و عقون، 2019، صفحة 416)فساهمت كل من السعودية و روسيا، إيران، العراق والولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض أسعار النفط من خلال:

أ. الاضطرابات الأمنية: منذ انفجار ثورات الربيع العربي عام 2011 بدأت منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار والصراعات والاضطرابات الأمنية، حيث أصبحت تمثل مصدر قلق للمنطقة مما أثرت سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة المعروض النفطي مما أدى إلى هبوط الأسعار بسبب الصراعات المستمرة (السعيد و مصباحي، 2015، صفحة 112).

ب. محاولة السعودية الضغط على إيران: حيث انتهجت السعودية استراتيجية جديدة عن طريق تغيير أسلوبها فعوض المحافظة على استقرار الأسعار غيرت أسلوبها إلى المحافظة على الحصص في السوق، فحصلت زيادة في إنتاج النفط ودفعت بدول الخليج إلى انتهاج نفس الأسلوب بهدف الضغط على إيران، حيث أنها لا تستطيع الصمود طويلا وأن عدم قدرتها على تحقيق التوازن سوف يدفعها إلى قطع الدعم أو فرض ضرائب جديدة وهي خطوة غير شعبوية مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية في الداخل الإيراني، بينما السعودية وباقي الدول فهي قادرة على تحمل الخسائر الناجمة على انخفاض أسعار النفط (علي، كريز، و مرغاد، 2017، صفحة 202).

ج. محاولة الولايات المتحدة معاقبة روسيا: تم استخدام النفط كسلاح سياسي ضد روسيا وذلك بسبب النزاع الروسي الأوروبي الأمريكي، بشأن أوكرانيا. حيث كانت نتائج انخفاض أسعار النفط كارثية على الاقتصاد الروسي وكذا على عملتها التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي (هزيلة و غرازي، 2019، صفحة 161).

3. انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري.

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعيات انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014، وذلك لأن النفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري والمصدر الأساسي لتمويل موازنتها العامة. سنحاول التطرق إلى الآثار المترتبة عن انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

1.3.الانعكاسات على الموازنة العامة للدولة.

إن تمويل الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار النفط يؤثر حتما على رصيد الموازنة العامة ، وقصد تحديد تأثير الأزمة النفطية على الموازنة العامة يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول 2. تطور رصيد الموازنة العامة للدولة (للفترة 2011-2018) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط	83	92	94	63	55	51	54	50
الايرادات العامة	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5042.2	5635.5	6714.2
النفقات العامة	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6	6883.2	6800
رصيد الموازنة العامة	-63.5	-718.8	-66.6	-1257.3	-2553.8	2341.4	-1247.7	-85.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات:

* الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz

* قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد :78،31 ديسمبر 2014،ص ص46-48.

* قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد :72،30ديسمبر 2015،ص ص36-38.

* قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية ،العدد : 77،29ديسمبر 2016،ص ص65-67.

* قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد :77،17نوفمبر2017،ص ص65.

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 وتغيرات أسعار ا لنفط على رصيد الموازنة العامة .

الشكل 2: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة (للفترة 2011 –2018) الوحدة: مليار دينار جزائري

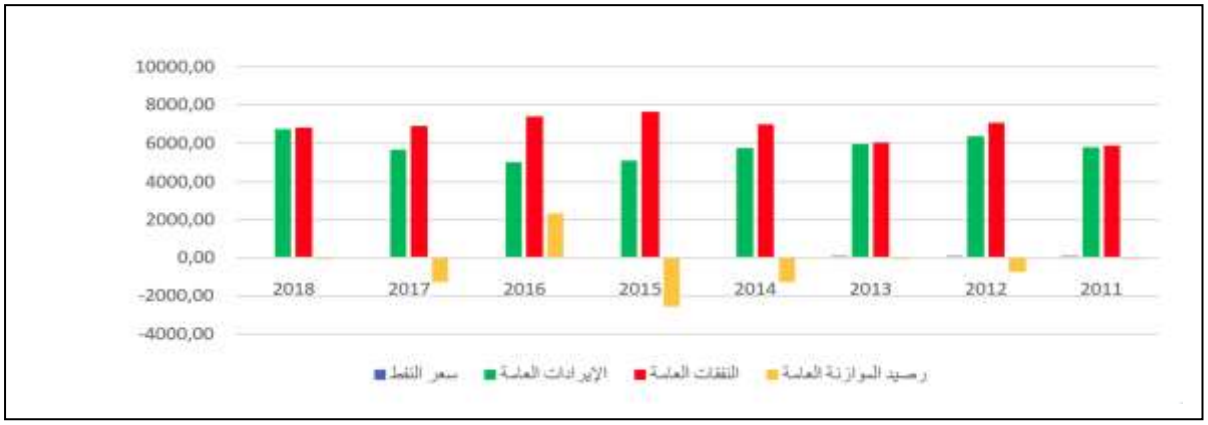

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم 2

من حلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ العلاقة الطردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة، فهي زادت في سنتي 2011 و 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط، وعرفت تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 لتصل إلى 5103.1 مليار دينار جزائري لتنخفض بنسبة حوالي 54% سنة 2016 بسبب وصول سعر النفط إلى 51 دولار للبرميل. هذا التدهور صاحبه عجز في الموازنة العامة، حيث نلاحظ أن هذا العجز قفز من 63.5 مليار دينار عام 2011 إلى 1257.3- مليار دينار عام 2014، وسجل سنة 2015 أكبر رصيد موازني سالب حيث بلغ 2553.8 مليار دينار نتيجة لـ:

- انخفاض إيرادات الميزانية ب 11.1%(5103.1مليار دينار سنة 2015 مقابل 5738.4 مليار دينار سنة 2014) و ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الجباية البترولية .
- ارتفاع نفقات الميزانية ب 9.4%(7656.3 مليار دينار سنة 2015 مقابل 6995.7 مليار دينار سنة 2016).
- على عكس سنة 2015 شهدت سنتي 2016 و 2017 تقلص في عجز الموازنة الى 2341.4 مليار دينار و 1247.7 مليار دينار على التوالي، وذلك بالرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2016 و هذا بسبب ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات مما ساهم في تحقيق استقرار في إيرادات الميزانية في ظل انخفاض إيرادات المحروقات. كما عرفت نفقات الميزانية استقرار نسبي وذلك بسبب إتباع الحكومة لسياسة التقشف في النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2016..

2.3. الانعكاسات على معدل النمو الاقتصادي.

إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فهو يتأثر بتقلبات أسعار النفط فيزيد بارتفاعها وينخفض بانخفاضها. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(للفترة 2011-2018) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أسعار النفط	83	92	94	63	55	51	54	50
معدل النمو الاقتصادي	2.8	3.3	2.8	3.8	3.8	3.5	1.4	0.9

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات:

* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. * الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2015، رقم:45، ص 4.

* الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2017، رقم:49، ص 4.

عرف معدل النمو الاقتصادي تباين في الفترة (2011-2018) حيث كان في مستويات أدنى خلال عام 2011 فقد بلغ 2.8% وعرف ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 3.3 %، بينما تراجع سنة 2013 إلى 2.8 %واستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2018. ورغم المبالغ الطائلة التي صرفتها الدولة الجزائرية على برامج النمو إلا أن نسبة النمو في تراجع وذلك لأن النسبة الأكبر تعود لقطاع المحروقات.

3.3. الانعكاسات على الميزان التجاري.

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محطة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة النفط على هيكل الصادرات الجزائرية فإن نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هي إلا انعكاس لتقلبات أسعار النفط، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 4. تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (الفترة 2011-2017) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط	83	92	94	63	55	51	54
الصادرات	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	34.29	37.29
االواردات	51.56	51.56	54.99	59.67	52.64	56.10	56.13
رصيد الميزان التجاري	20.17	20.17	9.88	0.49	-18.08	-21.81	-18.20

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات

* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

* الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2015، رقم:45، ص 4.

* الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2017، رقم:49، ص 4.

وقصد توضيح أكثر للجدول نقوم بتحويل معطياته لأعمدة بيانية والتي توضح أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 وتغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري .

الشكل 2: **تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (الفترة 2011-2017)**

الوحدة: مليار دينار جزائري

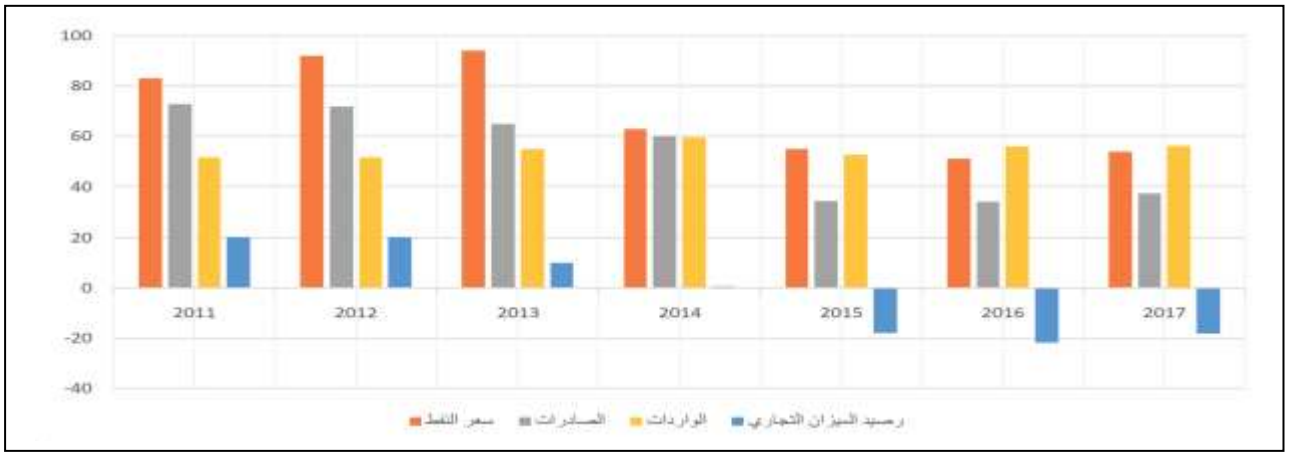

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم 4

من خلال معطيات الجدول والأعمدة البيانية نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري(للفترة 2011-2014)هو رصيد موجب رغم تناقصه، حيث كان سنة 2011 مقدر ب 26.46 مليار دينار ليصل سنة 2014 الى 0.49 مليار دينار لينخفض سنة 2015 إلى 18.08- مليار دينار نتيجة انهيار أسعار النفط ليواصل العجز سنة 2016 ليصل إلى 21.81- مليار دينار، كما نلاحظ أنه بمجرد هبوط أسعار النفط عرفت قيمة الصادرات تراجعا كبيرا وهذا راجع إلى تراجع صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98 بالمائة من

الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت من 72.88 مليار دينار سنة 2011 الى 30.12 مليار دينار سنة 2014 مقابل استقرار نسبي لقيمة الواردات.

من خلال الجدول يتبين أن الأزمة النفطية لسنة 2014 أدت إلى تسجيل أول عجز في الميزان التجاري سنة 2015 قدر ب 18 08.-مليار دينار، ليسجل سنتي 2016 و 2017 عجزا قدر ب 21.81- و 18.2- مليار دينار.

ويعتبر التغير في الميزان التجاري محصلة للتغيرات التي تحدث في كل من الصادرات والواردات، وهذا بالرغم من تراجع فاتورة الواردات بحوالي 9.4%(56.10 مليار دينار سنة 2016 مقابل 59.6 مليار دينار سنة 2014)، إلا أن التراجع الحاد في الصادرات والتي انخفضت سنة 2016 إلى 57.03%(34.29 مليار دينار سنة 2016 مقابل 60.12مليار دينار سنة 2014) أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري قدر ب 18.08- مليار دينار سنة 2015 و 21.81- مليار دينار سنة 2016 مقابل فائض ب 0.49 سنة 2014 وهذا التراجع في الصادرات يعود أساسا إلى التراجع في صادرات المحروقات والناجمة عن تدهور أسعار النفط.

4. الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية للتقليل من أثار الأزمة.

للتقليل من أثار الأزمة سعت الحكومة الجزائرية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال:

1.4 . اللجوء الى صندوق ضبط الإيرادات.

لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الموازني لجأت الحكومة الجزائرية لاستعمال الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات كحل أول لمواجهة أثار الأزمة، ويعتبر هذا الصندوق من أكثر المتغيرات المتأثرة بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط عالميا باعتباره يمول مباشرة من إيرادات الجباية البترولية ويهدف أساسا لتغطية العجز فبي الموازنة العامة.

جدول 5. تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (للفترة 2011-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة	-63.5	-718.8	-66.6	-1257.3	-2553.8	-2341.46
رصيد الصندوق	5381	5633.7	5563.5	4408.5	2073.8	784.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات:

. Banque d'Algérie Rapports Annuels, Alger,(2012, 2014.2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الايرادات في ارتفاع مطرد من سنة 2011 حيث سجل 5381مليار دينار واستمر الارتفاع الى سنة 2013 أين سجل 5563.5 مليار دينار ، لكن منذ سنة 2014 بدأ رصيد الصندوق في الانخفاض ليسجل سنة 2014 رصيد قدره4408.5 مليار دينار، أي بنقصان قدره 26 بالمائة مقارنة بسنة 2013، واستمر رصيد الصندوق في التراجع أين وصل سنة 20152073.3 مليار دينار و 784.5 مليار دينار سنة 2016.

والسبب في ذلك يرجع إلى الانخفاض في مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى ارتفاع في المسحوبات منه والموجهة لتمويل العجز في الموازنة العامة التي بلغت ما يقارب 91 بالمائة من التغطية. حيث استمر الاقتطاع من هذا الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية وقد استمر رصيد الصندوق في الانخفاض.

2.4. اللجوء إلى سياسة التقشف.

منذ بداية الأزمة لجأت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة تقشفية وذلك بهدف تقليل النفقات من خلال تخفيض ميزانيات التسيير والتجهيز بغية تخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة.

جدول 6. تطور نفقات الموازنة العامة للدولة(للفترة 2014-2018)

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات التسيير	4494.3	4161.7	4591.4	4551.8	4500
نفقات التجهيز	2501.4	3039.3	2792.2	2291.4	2300
النفقات العامة	6995.7	7656.3	7383.6	6883.2	6800

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على معطيات:

* قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية،العدد:68، 31 ديسمبر2013،ص ص46-47.

* قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية،العدد:31،78 ديسمبر 2014،ص ص46-48.

* قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية،العدد:30،72ديسمبر 2015،ص ص36-38.

* قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية،العدد:29،77ديسمبر 2016،ص ص65-67.

* قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية،العدد:17،77نوفمبر2017،ص ص65.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة بدأت في الانخفاض منذ سنة 2016 وتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2018، في حين نلاحظ تراجع لنفقات التسيير منذ سنة 2015، حيث تراجعت من4494.3 مليار دينار سنة 2014 الى 3039.3 مليار دينار سنة 2015،ثم الى 4591.4 مليار دينار سنة 2016، ليستمر الانخفاض الى 4500 مليار دينار سنة 2018، أما نفقات التجهيز فبدأت بالانخفاض منذ سنة 2016لتصل سنة 2018 الى 2300 مليار دينار 3039.3 مليار بعد أن كانت دينار سنة2015.

و استمرت نفقات التجهيز في الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2015 لتعرف تراجع منذ سنة 2016، كما نلاحظ أن هناك استقرار نسبي في نفقات الميزانية لسنة 2017 وذلك بسبب تكريس الحكومة الجزائرية لتدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لسنة 2016 وذلك من خلال التخفيض في نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

3.4 . تخفيض قيمة الدينار.

قصد الحد من الاستيراد وتقليل الضغط على احتياطي الصرف الأجنبي قامت الحكومة الجزائرية بالتخفيض من قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، وذلك من أجل رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار الجزائري.

جدول7. تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار(للفترة 2011-2018)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدولار الأمريكي	72.9	77.6	79.4	80.6	100.4	109.5	111.0	116.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض الكبير لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.9 سنة 2011 إلى 80.6 سنة 2014 ثم إلى 100.4 سنة 2015 لتصل سنة 2016 إلى 109.5 أي بنسبة 50 2. بالمائة. وهذا التخفيض في قيمة الدينار أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وعليه يمكن القول أن سعر الصرف لعب دور المقاوم الأول للصدمات خلال هذه الفترة ، إلا أن سعر صرف الدينار تميز بالاستقرار النسبي ما بين سنتي 2016 و 2017، إلا أنه منذ بداية سنة 2018 تم تعديل سعر صرف الدينار وفقا لتطورات أهم العملات المرجعية أي الدولار والأورو، وتم تسجيل تراجع الدينار مقابل الدولار ب 5% حيث انتقل إلى 116.60 دينار للدولار الواحد في سنة 2018 مقابل 111للدولار الواحد في سنة 20 17.

4.4 . رفع معدلا الضرائب و الرسوم و استحداث ضرائب جديدة.

قصد الرفع من إيرادات الدولة قامت الحكومة الجزائرية برفع معدلات الضرائب والرسوم، كما قامت باستحداث ضرائب جديدة. نذكر منها (فتيحة و فرحي، 2017، صفحة 273):

- رفع الرسم على القيمة المضافة في استهلاك الكهرباء من 7% إل17%؛
- رفع قيمة قسيمة السيارات السنوية؛
- رفع قيمة الرسم على الطابع بالنسبة لجواز السفر؛
- رفع الرسم على المنتجات البترولية؛
- *فرض حقوق جمركية على أجهزة الإعلام الآلي؛
- فرض زيادات في معدلات الإتاوات؛

كما اتخذت إجراءات أخرى تمثلت في:

- العمل على التقليل من الواردات؛
- إصدار القرض المستندي.

5. الخاتمة.

أحدث انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 هزة عنيفة أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة كونه اقتصاد ريعي يعتمد على الجباية البترولية، وتعود أسباب انهيار أسعار النفط إلى حدوث زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول سياسة منظمة الأوبك من استهداف سعر معين للحفاظ على حصتها السوقية، وكذلك تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي بالإضافة الى الصراعات والاضطرابات الأمنية.

وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة انعكاسات الأزمة من خلال اللجوء الى صندوق ضبط الموارد والعمل على رفع نسب الضرائب وفرض ضرائب جديدة ، وكذلك العمل على ترشيد النفقات العامة، فيجب على الجزائر التخلص من التبعية لقطاع النفط من خلال خلق قاعدة اقتصادية متنوعة وخلق الشراكة بين القطاع العام والخاص والعمل على إرساء مبادئ الحوكمة في الموازنة العامة

1.5.النتائج:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والتي تنعكس مباشرة على حجم العرض والطلب العالميين؛
- تعتمد الحكومة الجزائرية في تمويل موازنتها العامة بصورة مباشرة على الجباية البترولية؛
- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش بسبب اعتماده على المحروقات، فأي تدهور في أسعار النفط يؤثر على حجم إيرادات الدولة مما يؤدي بها مباشرة إلى استغلال صندوق ضبط الموارد؛
- العوامل الاقتصادية لوحدها ليست كافية لانهيار أسعار النفط بل هناك عوامل سياسية تؤثر على أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- بسبب الاعتماد المفرط على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة تم تسجيل عجز على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كالموازنة العامة والميزان التجاري وتأكل صندوق ضبط الإيرادات.

2.5.التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على الدولة الجزائرية السعي نحو انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي والسياحي والخدماتي؛

- العمل على تعزيز تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية استراتيجية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على محاربة الفساد والتبذير والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة؛
- على الدولة انتهاج سياسة الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى لتشجيع الاستثمار في القطاع والعمل على تشجيع الفلاحين من خلال منح التسهيلات وتقديم الدعم من أجل خدمة الأرض وإعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية؛
- استغلال الإمكانات المتاحة من مصادر الطاقة المتجددة؛
- استغلال الطاقات الشبابية والعمل على الاستثمار في الراس مال البشري؛
- العمل على التقليل من الواردات؛
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- تشجيع الصناعات المحلية و ذلك من أحل إحلال المنتجات المحلية محل السلع المستوردة؛
- محاربة الفساد الإداري والرشوة والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق الشراكة والبحث عن فرص التصدير في الأسواق الخارجية.

6.المراجع والاحالات.:

- خوجية فتيحة، فرحي كريمة، الأزمة النفطية 2014 و اجراءات الجزائر للتعامل معها، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد23 ، ديسمبر 2017.
- فرود علي، كريز شريف، مرغاد سناء، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية و الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية،العدد2، ديسمبر 2017.
- بوالشعور شريفة، أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي، باستخدام نموذج تصحيح الخط ،مجلة الباحث الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، العدد 05، 2018.
- أنبس هزيلة، عماد عزازي، الأزمة النفطية (2014-2017)، الأسباب، الاثار الاقتصادية و استراتيجيات المواجهة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس 2019.
- حيولة إيمان، انهيار أسعار النفط-الأسباب و الحلول- الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المحاطر و الحلول، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير يوم 2015.10.28 ، جامعة يحي فارس، المدية الجزائر.
- خديجة بوفنغور، شراف علوان، الية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 0 7،العدد 12، ديسمبر 2019.
- بوشول سعيد، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية 2014على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 09،ديسمبر 2019.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الإحصائي لعام 2015.
- *منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير السنوي الإحصائي لعام 2016.
- قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية،العدد:31،78 ديسمبر 2014*

- قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية،العدد:72،30ديسمبر 2015.
- قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية،العدد:77،29ديسمبر 2016.
- قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية،العدد:77،17نوفمبر2017.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- الديوان الوطني للإحصائيات نشرة 2015، رقم:45.
- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2017، رقم:49.
- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع:www.ons.dz .

ترجمة المراجع:

- Khomjia, F., & Farhi , K. (2017). The Oil Crisis 2014 and Algeria's Measures to Deal with It. *Maaref* , (23), 263-278.
- Boucheour, C. (2016). The impact of oil price fluctuations on GDP, using the line correction model. *Journal of the Economic Researcher*, (05), 101-113.
- Frood, A., Kariz, N., & MIrgad, S. (2017). The repercussions of the collapse of oil prices on the economies of exporting countries, a case study of Saudi Arabia and Algeria. *Al-Aseel Journal for Economic and Administrative Research*, (2), 200-217.
- Hezila, A., & Ghezazi, I. (2019). The Oil Crisis (2014-2017), Causes, Economic Impacts and Coping Strategies. *Al-Afaq Journal for Economic Studies*, (06), 158-167.
- Haioula, I. (2015). *The collapse of oil prices, causes and solutions*. قُدِّم في The collapse of oil prices - causes and solutions - the International Forum on the repercussions of the collapse of oil prices on the exporting economies, risks and solutions, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences Yahya Fares University, Medea, Algeria.
- Boufenghour, K., & Cheraf, A. (2019). The mechanism of financing public spending in Algeria in light of the oil crisis 2014. *Economic Researcher Magazine*, *07*(12), 404-427.
- Bouchoul, S., & Mesbahi, M. A. A. (2015). Repercussions of the Oil Shock 2014 on the Performance of GCC Stock Markets. *Journal of Economic Visions*, (09), 108-123. https://doi.org/10.12816/0017479
- OAPEC, O. (2015). *Organization of Arab Petroleum Exporting Countries*. استرجع في من OAPEC website: www.oapecorg.org
- National Office of Statistics, N. O. of S. (2017). *National Office of Statistics* (استرجع عدد 49). في من National Office of Statistics website: www.ons.dz
- Official Gazette, O. G. (2014). *Finance Law 2015* (عدد 78). Official Gazette: Official Gazette.
- Official Gazette, O. G. (2017). *Finance Law 2018* (عدد 77). Official Gazette: Official Gazette.
- Official Gazette, O. G. (2016). *Finance Law 2017* (عدد 77). Official Gazette: Official Gazette.
- National Office of Statistics, N. O. of S. (2015). *National Office of Statistics* (استرجع عدد 45). في من National Office of Statistics website: www.ons.dz
- OAPEC, O. (2016). *Organization of Arab Petroleum Exporting Countries*. استرجع في من OAPEC website: www.oapecorg.org
- Official Gazette, O. G. (2015). *Finance Law 2016* (عدد 72). Official Gazette: Official Gazette.